منهج الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف في توثيق وتضعيف الرواة في "صحيح ابن حِبَّان" مناقشة وردود

د. ماجد محمد عبده الدلالعه

أستاذ مساعد في قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، الدمام، (المملكة العربية السعودية)
mmabdoh@iau.edu.sa

ملخَّص البحث

وُجِّهت انتقادات كثير لعمل وتحقيق الشيخ شعيب لصحيح ابن حبان، فمن العلماء من وصفه بالتساهل في التوثيق ومنهم من وصفه بالتشدد في توثيق الرواة، فقد ضعف حوالي ثلاثمائة حديث من صحيح ابن حبان. ومما يؤخذ عليه أيضا أنّه ضعف أحاديث نبوية بسبب ضعف رواتها وعدم وجود ما يقويّها، استناداً على ما قاله عنهم الإمام ابن حجر في كتابة "تقريب التهذيب"، علماً بأنّ ابن حجر مع سعة علمه، لم يصب في حكمه على بعض الرواة في هذا الكتاب كما قال بعض العلماء.

الكلمات المفتاحية: المنهج، صحيح ابن حبان، الجرح والتعديل، التساهل.

المقدمة:

لا يشك عاقل ممن عرف صحيح ابن حبان وعرف علم الحديث أنّ الشيخ شعيب الأرناؤط كانت له جهود كبيرة في إخراج صحيح ابن حبان بحلته القشيبة التي نراها اليوم محققا تحقيقاً علمياً، فقد تتبع الشيخ أحاديث ابن حبان تتبعا قل نظيره في الكتب التي وصلت إليه، وبحق فالشيخ من العلماء المبرزين في علم التحقيق في هذا العصر، وتحقيقه لهذا الكتاب يدل على أنه مدرسة في التحقيق، وقام بالتخريج والتعليق عليه كاملا، وتمتاز هذه الطبعة بأنّها الأُولى من نوعها في تخريج الحديث والتعليق عليه، وفيها دراسة لكثير من الرواة الذين ضعف الحديث بسببهم، وإن كانت غير وافية في بعض الأحيان، وحسب ما لاحظته، ومن ثم التخريج الكامل تقريبا لكل أحاديثه، مع التعليق عليها مما لا يستغني عنه طالب علم ولا مشتغل بعلم الحديث، مما سأوضحه في مكانه... ومن هؤلاء على سبيل المثال: أبو الزبير المكي وابن إسحاق، ورواية دراج أبي السمح عن أبي الهيثم ونحوها.

مشكلة البحث:

١) إنّ المشكلة الرئيسة في هذا البحث وصف ابن حبان بالتساهل من قبل الشيخ شعيب، ولذلك ضعف كثير من الأحاديث في صحيحه.

٢) عدم التدقيق في منهجه بالجرح والتعديل وفي المسائل المتعلقة بعلم الرواية في كتابه الصحيح حتى عند بعض طلبة العلم المتخصصين.

eISBN 978-967-2122-81-4

٣) ردّ بعض قواعده في الجرح والتعديل في المسائل المتعلقة بعلم الرواية، والقول بأنّ قواعده ومنهجه مخالف لغيره من الأئمة المعتبرين دون دليل.

منهجية البحث:

تتبعت في هذا البحث منهجين مهمين ألا وهما: **المنهج التاريخي "الاستردادي"**: طبقت هذا المنهج في فهم مصطلحات الحديث التي تنازع فيها الأئمة مع ابن حبان، وكذلك اتبعته في تحقيق الأقوال حول الخلاف بينه وبين الجمهور في مسائل الحديث الأخرى. و**المنهج النقدي التحليلي**: استخدمته في مناقشة الأقوال والقواعد التي قالها ابن حبان والجمهور في موضوعات تعديل الرواة، ومناقشة مدى صحة دعوى المخالف لابن حبان ولمنهجه، واتهام ابن حبان بالقصور في منهجه عن الصحيح ودرجته.

الدراسات السابقة:

من خلال تتبعي للدراسات السابقة لموضوع "منهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه"، والطلاع على ما كُتب عنه من الكتب والرسائل الجامعية، واستفساري عن الكتب التي كتبت عنه، وتتبعي لم أجد بحثاً تخصصياً باسم (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه، المسائل المتعلقة بعلم الرواية) في –حدود علمي– غير أنّي وجدت بعض الكتب والبحوث التي أشارت إشارات يسيرة إلى منهج ابن حبان بشكل عام، ومنها:

١) رسالة "ماجستير" لعداب الحمش: ناقشها في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، بعنوان (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل) تطرق فيها إلى منهجه في بعض كتبه كالثقات، وتناول منهجه بشكل عام، ولم يتعرض بشكل دقيق إلى المسائل التي تعرضت لها في هذا البحث، خصوصاً أنّ رسالته كانت عامّة عن منهج ابن حبان.

٢) وكتاب ابن حبان (الصحيح) مخرجاً للشيخ شعيب الأرنؤوط لكنه لم يتعرض لمنهجه.

٣) كتاب "مشكل الحديث في صحيح ابن حبان"، هذه رسالة علمية مقدمة من الطالب إبراهيم العسعس في الجامعة الأردنية، ذكر الباحث عدّة أموره وعن صحيحه، وتعرض بشكل مختصر لمنهجه وشروطه في الصحيح، ولكن لم يكن غرضه دراسة منهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه، ومنها (المجهول والستور)، وإنّما غرضه بيان منهجه في مُشكل الحديث في صحيحه، الذي هو من علوم دراية الحديث.

٤) وبحث بعنوان "دفاع عن ابن حبان في دعوى عدم قبوله لوجود حديث عزيز" للدكتور الشريف العوني، وقد دافع فيه عن اتهامه بأنّه نفى في مقدمة صحيحه وجود أخبار من طريقين يعني وجود الحديث العزيز، وحاول تفسير كلامه بمعنيين، ثم خلص إلى أنّه لا يعني بكلامه أنّه ينفي وجود الحديث العزيز، ويؤيّد ما توصل إليه بأدلة من كلامه وكلام غيره من العلماء، ويوضِّح رأيه بالرسوم التوضيحية للروايات، هذا البحث جيد، ولكنّه في جزئية بسيطة، ولم يكن شاملا لمنهج ابن حبان في الجرح والتعديل، والأمر الجلل في هذا البحث هو أنّ الكاتب اتهم ابن حبان بنفي وجود المتواتر من الحديث.

eISBN 978-967-2122-81-4

وبعضها أشارت إلى منهجه في الجرح والتعديل في كتابه الثقات، ولكن جميعها لا تصل إلى ما تهدف إليه هذه الدراسة من توضيح منهجه في الجرح والتعديل في صحيحه، والمتعلقة بعلم الرواية بحيث تنجلي عنه وعن منهجه كثير من الإشكالات التي لابد من حلها وتوضيحها.

خطة البحث:

المبحث الأول: رأي الشيخ شعيب والشيخ بشار عواد في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: مناقشة منهج الشيخ شعيب والشيخ بشار عواد في كلامهما عن منهج ابن حبان.

النتائج والتوصيات

وسيكون عملي في هذه الورقة البحثية مقتصراً على أمرين:

أولهما: رأي الشيخ شعيب في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، ومن ثم أنقل رأي صاحبه بشار عواد.

والأمر **الثاني** بيان رأي العلماء المعاصرين في منهج شعيب وبشار عواد في كلامهما عن منهج ابن حبان.

المبحث الأول: رأي الشيخ شعيب الأرنؤوط وبشار عواد في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل:

لقد أجاد الشيخ شعيب إجادة كبيرة حينما قام بتحقيق صحيح ابن حبان تحقيقا علميا قائما على أسس علمية إلاّ ما استدركه عليه البعض مما قد يناقش فيه، ووصف الشيخ شعيب ابن حبان وشيخه ابن خزيمة وتلميذه الحاكم بأنّهم قصدوا في عملهم جمع الصحيح الذي تركه الإمامان البخاري ومسلم حيث قال: " وشرط هؤلاء كما هو ظاهر رواية الصحيح من الحديث على تفاوت بينهم في التزام الصحيح المجرد...".[١] ثم يقول شعيب واصفا ابن حبان: ".. إذ عُدّ ـ ابن حبان ـ من بين المتشددين المتعنتين في الحكم على الرجال، الذين يجرحون الراوي بأدنى جرح، شأنه شأن النسائي وابن معين وأبي حاتم الرازي وابن القطان، ويحيى بن سعيد القطان وبعد ذلك ذكر شعيب أقوال الذهبي في الميزان في تعنت ابن حبان...".[٢]

قلت: إذا كان شأن ابن حبان هذا فلما ضعفت له أيه الشيخ الفاضل عددا من الأحاديث، وسيأتي الكلام على الرواة ومراتبهم عنده وأتبين حاله في تجريح الرواة. ومن كان هذا حاله فتوثيقه الغاية في الإتقان والدقة لأنّه متشدد كما قال شعيب لذلك يقول: "ومن هنا برزت أهمية توثيق ابن حبان، ولأهميتها فقد اعتمد المزي على كتاب الثقات له، والتزم في تهذيب الكمال إذا كان الراوي ممن له ذكر في الثقات أن يقول ذكره ابن حبان في الثقات وتابعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ".[٣]

---

[١] ابن حبان، محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م)، ج١، ص٦.

٢ شعيب الأرنؤوط، تحقيق: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج١، ص٣٦، وأنظر: اللكنوي، محمد عبد الحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٦، ٢٠٠١م)، ص ٢٧٥ وما بعدها.

[٣] المرجع السابق، ج١، ص٣٨.

eISBN 978-967-2122-81-4

قلت: واعتمد بعد المزي ابن حجر والذهبي وتلاميذهم من بعدهم توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وصار المشهور عند الجميع قبول توثيقه وليس كما قال البعض. ولذلك اعترض المحدث اللكنوي على من ادعى التساهل عند ابن حبان لأنّ منهجه بعيد عن التساهل حيث قال: "ونسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان وقالوا: هو واسع الخطو في باب التوثيق، يوثق كثيرا ممن يستحق الجرح، وهو قول ضعيف، فإنّك قد عرفت سابقا أنّ ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في تعديل الرجال، وإنّما يقع التعارض كثيرا بين توثيقه وبين جرح غيره لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره، واعترض الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الشيخ عبد الحي اللكنوي وعلى الشيخ ظفر أحمد التهانوي في رأيهما هذا.[٤]

قلت: في كلام الشيخ سابق الذكر إشارات أهمها أنّه يعتبر ابن حبان من المتشددين حتى المتعنتين في الجرح والتعديل؛ وذلك متابعة منه إلى أقوال أئمة الحديث وممن نقل أقوالهم كذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ثم يشير إلى أهمية توثيق ابن حبان وبسبب أهميتها كما يقول فقد اعتمدها المزي على كتابه "تهذيب الكمال"، وتابعه ابن حجر في كلامه عن الثقات في كتابه "تهذيب التهذيب" وحتى "تقريب التهذيب".

ثم نقل الشيخ شعيب أقوال اللكنوي وأيدّه فيها بأنّ ابن حبان ليس من المتساهلين كما ادعى البعض، وذكر متابعة اللكنوي والتهانوي في أنّ من قال إنّ ابن حبان متساهل فإنّ قوله ضعيف. وليس كما قال عبد الفتاح أبو غدة معقبا على كلام اللكنوي، ونقله الآراء ليدلل على أنّ ابن حبان متساهلا في التوثيق.

قلت: هذه شهادة من أهل الفن والمتخصصين في منهج ابن حبان حيث أمضى شعيب سنوات طوال مع صحيح ابن حبان، فقوله إن ابن حبان ليس من المتساهلين، هو القول الفصل خصوصا، ودللت على ذلك من قبل ونقلت أقوال المتقدمين، وبينت عملهم في كتبهم وكذا قول وفعل المتأخرين أمثال ابن حجر والذهبي وغيرهما.

ثم يقول الشيخ شعيب: ".. وفوق ما تقدم من أقوال الأئمة التي تعزز رأي ابن حبان في توثيق المستور فإنّ التوثيق الذي أخذ به ابن حبان في "صحيحه" هذا أقوى بكثير من توثيقه في كتابه "الثقات"، ويتبين ذلك من مقدمته في كتابه الصحيح، التي تبين كيف كان يجتهد في توثيق الرواة أو تضعيفهم ويزاحم الأئمة الكبار في ذلك، ويعتمد الحجة في الرد على من يخالفه كما فعل عندما ناقش كلام البخاري، ولئن كان في كتابه الثقات ينفرد بتوثيق المجاهيل، فإنّه في صحيحه هذا وافق الجمهور في أكثر من تسعين بالمائة من توثيقه، وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب، إذ تبيّن من دراسة أسانيده أنّ الكثرة الغالبة منها إنّما هي على شرط الشيخين علاوة على أنّ الشيوخ الواحد والعشرين الذين عوّل عليهم أكثر من غيرهم وأدار عليهم رواية السنن هم من أثبت الشيوخ وأتقنهم، كما يعلم من تراجمهم الموجزة التي عرضتها في بحث شيوخه وهذا ما جعل هذا الكتاب يتبوأ منزلة رفيعة بين كتب الصحاح إذ جمع من الأحاديث ما كان في أعلى درجات الصحة".[٥]

---

[٤] اللكنوي، محمد بن عبد الحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٣٣٥، بتصرف.

[٥] شعيب الأرنؤوط، تحقيق الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، المقدمة، ج١، ص٤٠.

eISBN 978-967-2122-81-4

قلت: كلام الشيخ شعيب هنا غاية في الدقة، كيف لا وهو المحقق لصحيح ابن حبان كاملا، والمستقصي لطرق أحاديثه والناظر في أكثر شيوخه، والمقارن بينه وبين غيره من كتب الصحاح، وليت الشيخ شعيب بقي على هذا الكلام عندما ذهب إلى الجانب التطبيقي من تحقيقه وتصحيحه، فقد لفت الأنظار إلى أن ابن حبان كان أدق وأكثر صحة في صحيحه دون غيره من كتبه كالثقات، خصوصا في توثيق المجاهيل فكان يعتمد الحجة والبرهان في توثيق الرواة والروايات في صحيحه ويناقش كلام كبار الأئمة كالبخاري، وهذا يدل على ثقته بنفسه وبعلمه، والإشارة التي قل نظيرها في كلام الشيخ شعيب أنّه من خلال الممارسة توصل إلى أنّ ابن حبان قد وافق الجمهور في أكثر من تسعين بالمائة مما وثقه وصححه من الأحاديث، ووافق الشيخين كذلك في غالب رواياته واعتبر أن تصحيحه وتوثيقه في أعلى درجات الصحة، لذلك جعل الشيخ شعيب مرتبة صحيح ابن حبان بعد الصحيحين ولم يقدم على كتابه الصحيح حتى صحيح شيخه ابن خزيمة. هذا بشكل مختصر رأي الشيخ شعيب في منهج وصحيح ابن حبان في كتابه الصحيح.

ولكن أنقل الآن رأي الشيخ شعيب ورأي الدكتور بشار عواد معروف في حديثهما في تحرير التقريب حيث عن بعض الأمور في منهج ابن حبان، حيث قالا تحت عنوان ابن حبان والجرح والتعديل: "وقد أدرج في كتابه الثقات الرواة الصادقين الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم عنده من الثقات وما شابههم وقاربهم والمسكوت عنهم، وهم أربعة أقسام:

١) الثقات الذين وثقهم وسبقه في ذلك التوثيق آخرون ولم يذكروا بجرح.
٢) الثقات الذين تكلم الكثير أو البعض فيهم وهم عنده ثقات باجتهاده وخبرته بحديثهم وقد ينتقي من أحاديثهم ما يشبه أحاديث الثقات.
٣) من لم يذكر بجرح أو تعديل وروى عنه أكثر من واحد.
٤) من لم يذكر بجرح أو تعديل وتفرد بالرواية عنه راو واحد".[٦]

قلت: كلام المحققين ووصفهما لمنهجه في الثقات، وليس وصفهما لمنهجه في صحيحه، فقد أجادا في ذلك، ثم يشيران هنا إلى أربعة أصناف من الرواة عنده وعند غيره، وكذلك من تكلم البعض فيهم ورجحت عدالتهم عنده فهو ينتقي من حديثهم، وأما الصنف الثالث فمن لم يذكر بجرح ولا تعديل أي المسكوت عنهم وروى عنهم اثنان، والصنف الأخير من لم يذكروا بجرح ولا تعديل ولم يرو عنهم إلاّ واحد. وهذا التقسيم جيد لرجال ثقات ابن حبان حيث بين شعيب وبشار أنّ جميع رواته رجحت عنده عدالتهم، وقبل توثيقهم بناء على منهجه، ولأنّه إمام مجتهد في هذا الفن.

[٦] بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، تحقيق، تحرير تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر، مقدمة التحقيق، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ)، ج١، ص٢٠.

eISBN 978-967-2122-81-4

ثم قالا: "وبقدر ما عُرف عن ابن حبان من تساهل في التوثيق، وذكره للمجاهيل في كتابه الثقات، فإنّ كتابه المجروحين من الكتب التي أجاد فيها كلّ الإجادة... ثم قالا: واضطرب ابن حجر اضطرابا شديدا في التقريب في موقفه من توثيق ابن حبان أو ذكره لشخص ما في كتابه الثقات، فهو تارة يعتدّ به، ولا يعتدّ به تارة أخرى، يقصدان ابن حجر".[٧]

أقول: لقد أجاد الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد معروف حينما وصفا ابن حبان بأنّ أدرج في كتابه الثقات الرواة الصادقين الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم وما شابههم والمسكوت عنهم، وقسموهم إلى أربعة أقسام: الثقات المسلم بتوثيقهم، والثقات المختلف عليهم وهم موثقون عنده، والمسكوت عنهم برواية اثنين أو برواية الواحد، ثم أطلق المحققين أنّ ابن حبان عرف بالتساهل في التوثيق وذكره للمجاهيل في كتابه الثقات. وهذا وصف منهما لابن حبان بأنّه متساهل، ولكن هذا خلاف قول الشيخ شعيب الذي نقلته سابقا، والذي يدل على أنّه لا يرى ابن حبان من المتساهلين، ونقل كلام الأئمة في اعتمادهم توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وقوله أن ابن حجر في التقريب قد اعتمد على توثيق ابن حبان ثم نقل كلام اللكنوي في ردّه على من ادعى أن ابن حبان من المتساهلين ثم أيّد ذلك بقول التهانوي بنفيه تساهل ابن حبان فلا أدري لم تحوّل شعيب هنا ووصف ابن حبان بأنّه معروف بالتساهل، إلاّ إذا كان يقصد الكلام عن منهجه في الثقات وليس الصحيح، فكلامه وجيه عن ثقات ابن حبان. وأما قوله إنّ ابن حجر اضطرب اضطرابا شديدا في تقريب التهذيب في موقفه من توثيق ابن حبان، فهذا القول لا يسلّم له ولا للشيخ بشار بل هو مردود بما ذكرته من أدلة كثيرة تدل على اعتماد ابن حجر لتوثيق ابن حبان من حيث الجملة.[٨]

ثم قال المحققان واصفان منهج ابن حجر في تعامله مع ثقات ابن حبان:" ويشعر القارئ مع كل هذا في بعض الأحيان أنّ ابن حجر لا يقيم وزناً البتة لتوثيق ابن حبان فقد قال في ترجمة عامر بن مصعب في التقريب: "شيخ لابن جريج لا يعرف.." ووثقه ابن حبان على عادته، وعامر هذا أخرج له البخاري في الصحيح مقرونا، فلماذا لم يتبع هذه القاعدة في كتابه هذا؟ وتدبر بعد ذلك إهماله لتوثيق ابن حبان في عدد من التراجم حينما صرح بتوثيق واحد من الأئمة، فقال في ترجمة عامر بن عبدة العجلي: "وثقه ابن معين"، ولم يقل ثقة مع أنّ العجلي وابن

[٧] المرجع السابق، ج١، ص٣٠-٣١، بتصرف. أقول ثم أشار المحققان إلى أحوال وموقف ابن حجر من توثيق ابن حبان وذكرا أمثلة لكنها ليست مستفيضة وشاملة بل قد تكون في أقلها مثال واحد وفي أكثرها تسعة. قالا:" فقد حكم بجهالة عدد ممن تفرد بالرواية عنهم واحد ووثقهم ابن حبان وحكم بجهالة حال من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان في حين أطلق على مثل هذا في مواضع أخرى لفظ مستور وتوسع في إطلاق لفظ مقبول على من روى عنه واحد ووثقه ابن حبان لكنه اطلق اللفظة عينها على من روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان ومن روى عنه ثلاثة ووثقه ابن حبان ومن روى عنه أربعة أو خمسة أو ستة أو حتى أربعة عشر راويا وروى عنه أبو داود وهو لا يروي إلاّ عن ثقة وفي الوقت نفسه أطلق لفظ ثقة على من روى عنه واحد فقط ووثقه ابن حبان أو روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان أو أكثر من ذلك ووثقه ابن حبان وحده.

[٨] انظر لاحقا المبحث الثاني في هذا البحث: آراء علماء الحديث المعاصرين الذين انتقدوا ابن حبان وبيان الصواب في ذلك. حيث ذكر محمد عوّامة عشرات الأمثلة التي يؤيد فيها ما ذهب إليه من قبول ابن حجر والذهبي وغيرهم من المحدثين توثيق ابن حبان، وهذا يردّ على ما زعمه المحققان هنا.

eISBN 978-967-2122-81-4

حبان قد وثقاه أيضاً... ثم ذكرا أمثلة أخرى لتقرير ما ذهبا إليه من أنّ ابن حجر لم يقم وزنا لتوثيق ابن حبان وحتى للعجلي ".[٩]

قلت: ذكر الشيخ محمد عوامة فيما ذكرت رأيه في المبحث الثاني من أنّ الذهبي وابن حجر وقفا نفس الموقف المتزن من توثيق ابن حبان وليس كما قال المحققان، وليس هذا الموقف فحسب من الذهبي، فقد ذهب إلى هذا المذهب ابن حجر، حيث قال عنه الشيخ محمد عوامة: "وهذه الأنحاء الثلاثة التي وقفها الذهبي من توثيق ابن حبان: ثقة، صدوق، وثق، جاء مثلها عن ابن حجر في التقريب فهو يقول: ثقة، صدوق، مقبول، وهذا اللفظ الأخير هو الأكثر الأغلب، وهو يعادل من كلام الذهبي: وثق، وهو أولى وأدق من مقبول، لأنّ للمقبول اصطلاحا خاصا عند ابن حجر: وهو من لم يرو من الحديث إلاّ القليل ولم يثبت فيه ما يترك من أجله، وتوبع فإذا لم يتابع قال عنه: لين الحديث".[١٠]

ثم قالا: "وهذا الموقف المضطرب من توثيق ابن حبان والعجلي وابن سعد وأضاربهم، والذي يمكن تقديم عشرات الأمثلة عليه، لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب، سوى الابتعاد عن المنهج وخلو الكتاب منه، ومثله مثل مئات التراجم التي لم يحررها تحريراً جيداً، بحيث ضعَّف ثقات، ووثق ضعفاء، وقبل مجاهيل، واستعمل عبارات غير دقيقة في المختلف فيهم مما سيجده القارئ الباحث في مئات الانتقادات والتعقبات التي أثبتناها في تحرير أحكام التقريب".[١١]

أقول: أرى أنّ المحققين قد لمزا بكتاب ابن حجر وبمنهجه فيه، حيث أثبتا أنّ ابن حجر قد اضطرب في منهجه توثيقا وتجريحا في كتابه التقريب خصوصا موقفه من توثيق ابن حبان والعجلي، والسبب كما زعما خلو الكتاب من المنهج، الذي يتحلى به المحققان دون ابن حجر، ويقولان أنّهما يقدمان مئات التراجم على زعمها أنّ ابن حجر لم يكن صاحب منهج في قبوله لتوثيق ابن حبان، والدليل على صحة ما يقولان تعقبهما لكتاب ابن حجر. وهذا كلام لا يقبل في موقفهما من الحافظ ابن حجر، ويأتي نقاش كلامهما لاحقا، لهذا سأنقل بقية قولهما في توثيق ابن حبان وموقف ابن حجر منه ثم أعلق على ما قاله وأناقشهما.

ثم قالا بعد ذلك مسترسلين في وصف الموقف الصحيح من توثيق ابن حبان في كتابه الثقات: " أما القاعدة الصحيحة في الموقف من توثيق ابن حبان، فهي كما يلي:

١) ما ذكره في كتابه" الثقات" وتفرد بالرواية عنه واحد –سواء أكان ثقة أم غير ثقة– ولم يذكر لفظاً يفهم منه توثيقه، ولم يوثقه غيره، فهو يعد مجهول العين، وهي القاعدة التي سار عليها ابن القطان والذهبي، ولهما فيها سلف عند الجهابذة، فقد قال علي ابن المديني في جري بن كليب السدوسي البصري: " مجهول لا

---

[٩] بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، تحقيق، تحرير تقريب التهذيب، لابن حجر، ج١، ص٣٢، بتصرف واختصار.

[١٠] الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف، مقدمة تحقيق محمد عوامة، ج١، ص٣١. وقد ساق محمد عوامة عشرات الأمثلة للتدليل على ما قال من أن ابن حجر قد اعتدّ وأخذ بتوثيق ابن حبان وليس كما زعم المحققان، انظر المبحث الأول تجد الأمثلة والأقوال هناك.

[١١] بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، تحقيق: تحرير تقريب التهذيب، لابن حجر، ج١، ص٣٢. بتصرف.

eISBN 978-967-2122-81-4

أعلم روى عنه غير قتادة" [١٢]، وقال في جعفر بن يحي بن ثوبان: " شيخ مجهول لم يرو عنه غير أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل"[١٣] وقال أبو حاتم الرازي في حاضر بن المهاجر الباهلي: " مجهول" مع أنّ شعبة بن الحجاج روى عنه[١٤].

٢) إذا ذكره ابن حبان وحده في "الثقات" وروى عنه اثنان، فهو مجهول الحال.

٣) إذا ذكره ابن حبان وحده في "الثقات" وروى عنه ثلاثة، فهو مقبول في المتابعات والشواهد.

٤) إذا ذكره ابن حبان وحده في "الثقات" وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن الحديث.

٥) إذا صرح ابن حبان بأنّه مستقيم الحديث أو لفظة أخرى تدل على التوثيق فمعنى هذا أنه فتش حديثه، فوجده صحيحاً مستقيماً موافقاً لأحاديث الثقات، فمثل هذا يوثق مثله مثل أي توثيق لواحد من الأئمة الكبار، لما لابن حبان من المنزلة الرفيعة في الجرح والتعديل.

٦) أما تضعيفه، فينبغي أن يعد مع الجهابذة المجودين، لما بينه في كتابه من الجرح المفسر، وربما يعترض معترض علينا في عدم اعتبار ذكر ابن حبان لراو تفرد عنه الواحد والاثنان في " الثقات "، فنقول: إن ابن حبان ذكر في "الثقات" كل من لم يعرف بجرح، وإن كان لا يعرفه، وهذا لا يدل على توثيق أصلاً، فقد قال في "الثقات" مثلاً: " سلمة، يروي عن ابن عمر، روى عنه سعيد بن سلمة، لا أدري من هو ولا ابن من هو" [١٥] وقال في موضع آخر: " جميل، شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة روى عنه عبد الله بن عون، لا أدري من هو ولا ابن من هو" [١٦] وقال في ترجمة الحسن بن مسلم الهذلي: " يروي عن مكحول روى عن شعبة، إن لم يكن ابن عمران فلا أدري من هو " [١٧].

أقول: أطلت في نقل كلام المحققين حتى يتبين القارئ ما قالاه ثم أفصل الردّ والنقاش على كلام المحققين في منهج ابن حبان في كتابه الثقات كما عرضاه. ولكن لا بدّ من توضيح أمر؛ وهو أن الشيخ شعيب قد بتّ في أحكام ابن حبان في صحيحه وقال إنّه وافق الجمهور في أكثر من تسعين بالمائة مما ذكره ووثقه وصححه من أحاديث.

ولذلك فكلام الشيخ شعيب والدكتور بشار عواد هنا عن منهج ابن حبان في ثقاته هو أمر لا يعنيني كثيرا إذا قصدا الثقات، وإن قصدا الصحيح فقد ناقض شعيب نفسه فيه، لأن كلامه السابق غير هذا الذي نقلته وعلى هذا فكلامه هنا عن الثقات وليس عن الصحيح.

---

[١٢] نقلا عن تحرير التقريب: يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال،ج٤، ص٥٥٠، ترجمة رقم: ٩٢٢.

[١٣] نقلا عن تحرير التقريب: ابن حبان، الثقات، ج ٥، ص١١٦، ترجمة رقم:٩٦٠.

[١٤] المرجع السابق:ج ٥، ص٣٢١، ترجمة رقم:١٠٦١.

[١٥] المرجع السابق: ج١، ص٣٨١.

[١٦] المرجع السابق: ج٦، ص١٤٦.

[١٧] المرجع السابق: ج٦، ص١٦٨.

eISBN 978-967-2122-81-4

المبحث الثاني: مناقشة منهج الشيخ شعيب والشيخ بشار عواد في كلامهما عن منهج ابن حبان:

يقول الدكتور ماهر ياسين الفحل في ردّه وتعقبه على قول وعمل المحققين في "تحرير التقريب": "انطوى كلامهما هذا بطوله على جملة من التوهمات والقواعد الباطلة والتناقضات الواضحة، أقتصر الرد فيها على أمور:

أقول: إن قصدا الصحيح فكلام الدكتور ماهر صحيحا في وصف منهجهما، لأنّ الأمر في غاية التناقض وخصوصا عند الشيخ شعيب، لأنّه أسهب في وصف ومدح وتوضيح منهج ابن حبان في صحيحه، ثم تراجع هنا، وانتقده البعض حتى في تشدده في الحكم على أحاديث ابن حبان في الصحيح، فكيف به هنا يعيب على منهج ابن حبان ولا يوافقه عليه، وليس هذا فحسب بل ينتقد ابن حجر في متابعته وقبوله لتوثيق ابن حبان. والذي أراه أنّهما يتكلمان عن ثقات ابن حبان ومنهجه فيه وليس عن الصحيح، ومع هذا فقد عقب عليهما كثير من العلماء المعاصرين ومن أبرزهم الدكتور ماهر حيث ناقشهما في جلّ منهجهما وقولهما حيث قال:

أولاً: "وصفهما لكتاب ابن حجر بالخلو من المنهج والابتعاد عنه، تهمةً قذفا بها ابن حجر وهي بهما أحق، ومن خلال تتبعي لتراجم تحريرهما وقفت على جملة أشياء، تثبت بما لا يقبل الشك، خلو تحريرهما من المنهج، وافتقارهما إلى سبيل واضحة يسيران عليها، الأمر الذي نجم عنه ظهور ما يأتي: من بدهيات علم التحقيق: أن المحقق يسير على طريق واضحة، يتخذها نهجاً له في الكتاب كله، والمحرران تجردا في تحقيقهما لنص التقريب من أي منهج، ومن الأمثلة على هذا أنهما اضطربا في مسألة إثبات الصواب في المتن أو الهامش، وسأجلي لك عظم هذا الاضطراب من الإحصائية الآتية:

أ. أثبتا الصواب في الأصل، وأشارا إلى الخطأ في الهامش، في مائة وثمان وعشرين ترجمة.

أقول: إن الدكتور ماهر ياسين يبين أول أمر وقع فيه المحققين في نص التقريب، حيث لم يثبتا النّص أي للتقريب لا في المتن ولا في الهوامش، وهذا من الأخطاء الفاحشة في التحقيق، وذكر عددا كبيرا من الأمثلة لم أذكرها، وإنّما أشرت إلى أرقامها في الهامش خشية الإطالة. ثم يضيف الدكتور ماهر ياسين ملاحظاته القيمة على عمل المحققين فيقول:

ب. "أثبتا الخطأ في الأصل، وأشارا إلى الصواب في الهامش، في مائة وأربع وأربعين ترجمة، وإليك أرقامها".[١٨]

---

[١٨] هذه هي الأرقام كما ذكرها الدكتور ماهر ياسين الفحل:" ٣٨، ٤٤، ٥٦، ١٤٦، ١٧٦، ١٩٣، ٢٢٣، ٢٦٢، ٣٣٦، ٣٦٨ ٤١٨، ٤٤٤، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٨٩، ٦٠٧، ٦٤٣، ٦٧٠، ٧٨٣ ٨١٥، ٨٣٦، ٨٦١، ٨٩٤، ٩١٠، ٩٤٦، ٩٥٢، ٩٥٤، ٩٦٢ ٩٦٧، ١٠٠٧، ١٠٢٨، ١٠٧٠، ١١٢٤، ١١٥٠، ١١٥٤، ١٥٩١ ١٦١٩، ١٦٢٨، ١٨٥٩، ١٩٧٤، ٢٠٥٩، ٢١٠٨، ٢٤٦٦، ٢٤٩٠ ٢٥٨٩، ٢٦٠٢، ٢٨٠٢، ٢٨٣٣، ٢٩٦٤، ٣٠٤٤، ٣١٣٦، ٣٢٦٤ ٣٣٠٣، ٣٣١٤، ٣٣٢٥، ٣٣٤٨، ٣٣٩٦، ٣٣٩٨، ٣٤٥٤، ٣٤٥٧ ٣٤٨٦، ٣٤٩١، ٣٥٠٠، ٣٥١٧، ٣٥٢٤، ٣٥٣٤، ٣٥٨٥، ٣٦٠٧ ٣٦١٥، ٣٦٤٨، ٣٦٦٧، ٣٦٧٧، ٣٦٨٩، ٣٧٢٤، ٣٧٢٨، ٣٧٦٦،٤٠٦٠، ٤١٢٧، ٤٢٧٧، ٤٣٠٠، ٤٣٠٤، ٤٣١٤، ٤٣١٥، ٤٣٣٣ ٤٣٣٦، ٤٣٧٨، ٤٣٨٤، ٤٣٩٧، ٤٤١٦، ٤٤١٧، ٤٤٤٠، ٤٤٨٢،٤٤٩١، ٤٨١٧، ٤٨٧٩، ٥٠٠٤، ٥٣٢٩، ٥٤٦٥، ٥٦٧٩، ٥٩٧٠، ٦٠٧٩، ٦١١٤، ٦١٧٨، ٦٣١٤، ٦٥٦٩، ٦٨٦٧، ٦٨٩٠، ٦٩٩٣ ٧١١٠، ٧١٥٠، ٧١٦٢، ٧٢٠٣، ٧٢٢٤، ٧٢٢٦، ٧٢٤٤، ٧٣٠٤ ٧٣٣٤، ٧٣٤٧، ٧٣٥٤، ٧٤١٤، ٧٤٥٦، ٧٥٣٢، ٧٥٥٣، ٧٥٦٥ ٧٦١٦، ٧٦٨٠، ٧٧٤٩، ٧٨٤٧، ٧٨٥٩، ٧٨٧٢، ٧٨٧٣، ٨٠١٣ ٨٢٧٥، إحالة ٢٤٣/٤ " أبو عمر الندبي "، ٨٢٨٣، إحالة ٣٤٤/٤ " العائذي "، إحالة ٣٥٣/٤ " الهجري "، إحالة ٣٦٥/٤ " زوج درة " إحالة ٣٦٦/٤ "سابق العرب"، ٨٥٢٢، ٨٥٧٣، ٨٧٤٥، ٨٧٩٩.

eISBN 978-967-2122-81-4

قلت: قال الدكتور ماهر ياسين معقبا على فعلهما هذا بعد ذلك أن ذكر الأمثلة والأدلة على فعلهما، وليس من بدهيات علم التحقيق فعل ذلك ثم قال: "أفليس هذا من الابتعاد عن المنهج وعدم الالتزام به؟!".[١٩]

قلت: وهذه الملاحظات من الدكتور ماهر هي على عموم منهج وعمل المحققين في التحرير، ولكن بعد ذلك انتقل للكلام بشكل أخص وهو موقف المحققين من قبول ابن حجر لتوثيق ابن حبان، حيث يقول:

ثانياً:" وضعا جملة من المباحث أسموها "قاعدة صحيحة" في الموقف من توثيق ابن حبان، وهي أمور في المنتهى من الغرابة، أوجز الرد عليها بما يأتي:

أ. إن من يُنَظِّر شيئاً ينبغي عليه أن يكون أول العاملين به، وهذا مما أخلّ به المحرران، فقد نصا في الفقرة الأخيرة من كلامهما على: " أن ابن حبان ذكر في "الثقات" كل من لم يعرف بجرح، وإن كان لا يعرفه، وهذا لا يدل على توثيق أصلاً "، والمحرران بهذا يرميان إلى التفريق بين ذكر ابن حبان للراوي فقط دون النص على توثيقه، وبين ذكره مع النص على توثيقه، وهذا أمر نتفق معهم على بعضه؛ لكن المحررين نسيا هذه القاعدة البتة أثناء عملهما في المجلد الأول من تحريرهما، ولم تخطر هذه القاعدة لهما على بالٍ إلاّ في ثلاثة تراجم "٤٢٠، ٩٦٤، ١٦٩٤"، وكذلك نسيا هذه القاعدة في كثير من المواضع للمجلدات الأخرى، عزبت عن التنبيه إليها هنا خشية الإطالة".[٢٠]

قلت: نعم ذكر ابن حبان لبعض الرواة في ثقاته وقوله بأنّه لا يعرفه ولا يعرف من هو، فقد قلت ذلك من قبل أنّ فعله هذا ليس من باب ذكره للمجاهيل، فليس مراده في ذلك تعديلهم، أو قبول روايتهم؛ بل قصده معرفة من كانت له رواية فحسب، لا من أجل الاعتماد عليه فيما يرويه، والدليل على ذلك ما ذكره ابن حبان نفسه في كتاب "الثقات" في ترجمة الفزع: "شهد القادسية، يروي عن المقنع، وقيل: إن للمقنع صحبة، ولست أعرف فزعًا، ولا مقنعًا، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أبًا، وإنما ذكرتهما للمعرفة لا للاعتماد على ما يرويانه".[٢١]

ثم تكلم الدكتور ماهر إضافة على ما سبق وناقش المحققين فقال: تكلم المحرران في الفقرة السادسة عن تضعيف ابن حبان فقالا: " أما تضعيفه فينبغي أن يعد مع الجهابذة المجودين، لما بينه في كتابه من الجرح المفسر".

أقول: إن كان ابن حبان في جرحه للرواة في مصاف الجهابذة المجودين، فهل يصح أنّ نهمل أو نغمر جرح من هو جهبذ مجوّد، كلما عنَّ ذلك لسبب أو لغير سبب؟! وإليك نماذج لتراجم تركا فيها قول ابن حبان، فقالا بغير قوله من غير ما التفات إلى ما ذكرا:

١- الترجمة "٢٧٢٣" لم يعتدا بجرح ابن حبان وغمزا قوله: " ربما خالف "

٢- الترجمة "٣٢٨٢" وصفا جرحه بالتعنت، وقرعا بابن حجر لاعتداده بجرحه.

---

[١٩] ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط، ص٤.

[٢٠] ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط، ص٥. بتصرف.

[٢١] ابن حبان، الثقات، ج ٧، ص ٣٦٩، ترجمة رقم:١٠٢٩٠، وهناك عشرات الأمثلة تثبت قولي هذا بأن من حاله هذه في ثقات ابن حبان لم يقصد ابن حبان توثيق بل قصد أن يثبت من له رواية.

eISBN 978-967-2122-81-4

٣- الترجمة "٣٣٣٦" غمزا فيها جرح ابن حبان.

٤- الترجمة "٣٧٤٥" ردا فيها جرح ابن حبان.

فكيف سيكون قولك إذا علمت أنّ ابن حبان لم ينفرد بجرحه؟ بل جرح المترجمَ سيدُ النقاد البخاري بالصفة نفسها التي جرحه بها ابن حبان، والمحرران يلمحان إلى ردّ نقدهما فقالا: " أما قول ابن حبان في" الثقات ": يخطئ ويهم، فنظنه أخذه من البخاري"، فكيف الأمر وردا جهبذين مجودين؟

٥- الترجمة" ٤٢٧٥ " أقذعا القول فيها لابن حبان، فقالا:" فهذا – يردان جرحه للراوي – من قعقة ابن حبان".

٦- الترجمة"٥٨٤٦" غمزا ابن حبان، فقالا:" وذكره ابن حبان وحده في" الثقات "وقال: يخطئ ويخالف، وهذا من عجائبه!". فحتى وإن سلمنا جدلاً بأنّ ابن حبان أخطأ في بعض هذا فلسنا ندعي عصمته، فقد كان لازماً عليهما أن يتحدثا عنه بكل أدب واحترام".[٢٢]

قلت: هذا الكلام منهما لا أقبله، وتكلمت على كلام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بمثل ذلك حيث كان يعيب على ابن حبان، ولكن لم يصل الأمر به إلى أن يعيب على ابن حجر، ولذلك فكلامهما في ابن حجر وابن حبان غير مقبول البتة منهما، فلو كان ردّا علميا لكان بعيدا عن التجريح بابن حجر وبابن حبان وحتى بالبخاري، والأمثلة كثيرة يطول ذكرها أشير إلى بعضها ثم أردف ماهر قائلا:

ثالثاً: اضطرب موقف المحررين من توثيق ابن حبان حسب ما يستجد لهما من قرائن، وليت استقراء القرائن عندهما كان دقيقاً، فهما يعميان الأمر على القارئ، فإذا أرادا توثيق الراوي قالا: "وثقه ابن حبان"، وحقيقة الأمر أنّه إنّما ذكره فقط، وإذا تكلما في الراوي ضربا عن توثيقه صفحاً، وإليك مثُل ذلك:

أ- الترجمة "٢٩٠٦" قالا: " ولم يوثقه سوى ابن حبان، وتوثيقه شبه لا شيء".

ب- الترجمة "٣٣٤٣" قالا: " ولم يوثقه سوى العجلي وابن حبان وتوثيقه شبه لا شيء عند انفرادهما".

ج- الترجمة " ٣٣٤٩ " جهلا الراوي وقالا: " حينما ذكره ابن حبان وحده في" الثقات" قال: يخطئ.

د- الترجمة "٣٣٦٠ " اعتدا فيها بذكر ابن حبان له في الثقات.

هـ- الترجمة "٣٦١٧ " ضعفا الراوي ثم قالا: " وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطئ ويخالف" وهذا اعتداد منهما بالجرح دون التوثيق.

أقول: إنّ اضطراب أمثال المحققين في قبول منهج المحدثين الأئمة أمثال ابن حجر وغيره لتوثيق ابن حبان أمر في غاية الخطورة، فإذا خفي منهج ابن حجر عليهما وهما قد عملا كثيرا وفهما منهجه، فتلك مصيبة وإذا أرادا ذلك وتعمدا أي عرفا وخالفاه وهما يعلمان الأمر فالمصيبة أعظم، ولا أظنهما كذلك، وقد ذكرت وحررت موقف ابن

[٢٢] ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط، ص٥. بتصرف واختصار.

eISBN 978-967-2122-81-4

حجر والذهبي والهيثمي وغيرهم من الأئمة المتأخرين من توثيق ابن حبان، وما ذكره الشيخ محمد عوامة لهو الفصل في هذه المسألة، فليراجع وخصوصا إذا اقترن توثيق ابن حبان مع توثيق العجلي أو مع غيره من المحدثين.

ثم قال الدكتور ماهر مبينا ما وقع فيه المحققين من أوهام عدّة، الأصل أن تخفى على أمثالي من طلاب العلم، أمّا أن تخفى على محققين لكتاب يعتبر من أهم كتب الرجال في هذه الأيام فهذا أمر جلل ثم يبين ماهر فيقول:

رابعاً: "بخصوص نصّ ابن حبان على توثيق الرواة قالا: " إذا صرح ابن حبان بأنّه مستقيم الحديث أو لفظة أخرى تدل على التوثيق، فمعنى هذا أنه فتش حديثه ووجده صحيحاً مستقيماً موافقاً لأحاديث الثقات، فمثل هذا يُوثق مثله مثل أي توثيق لواحد من الأئمة الكبار، لما لابن حبان من المنزلة الرفيعة في الجرح والتعديل ".

علق الدكتور ماهر على قاعدتهما هذه فقال: "من أسس قاعدة ثم هدمها بمعول مخالفته لها، حريٌّ بمن بعده عدم الأخذ بها، وأكتفي هنا بمثالين، جاءت إدانتهما فيه من قلميهما، فقد قال ابن حجر في الترجمة"٣٦٦٠":" عبد الله بن نافع الكوفي، أبو جعفر الهاشمي مولاهم: صدوق، من الثالثة. د عس ". فتعقباه بقولهما: "بل مجهول، تفرد بالرواية عنه الحكم بن عتيبة، وذكره ابن حبان في " الثقات " وقال: صدوق " فأين المنزلة الرفيعة؟ وأين أنزلا توثيق ابن حبان من توثيق الأئمة الكبار؟ وهل الأمر سوى محاولة تعقب ابن حجر؟ نسأل الله السلامة.

والمثال الثاني: قال ابن حجر: الحسن بن جعفر البخاري: " ثقة " وتعقباه بقولهما: " بل مقبول، روى عنه اثنان ولم يوثقه سوى ابن حبان" وما له في الأدب المفرد سوى هذا الحديث.[٢٣] أقول: وابن حبان قد صرح بتوثيقه،[٢٤] فقال: " الحسن بن جعفر من أهل بخارا، ثقة "، وتصريح ابن حبان في توثيقه للمترجم نقله المزي في " تهذيب الكمال".[٢٥] وابن حجر في" تهذيب التهذيب"[٢٦].

أقول: إن استدراكات الدكتور ماهر في محلها، وهي لا تقدر بثمن في كتاب من أهم الكتب التي يعتمد عليها طلاب العلم والمحدثين في هذا العصر، فكيف يتلاعب المحققان بما وصل إليه ابن حجر من أحكام على الرجال، وهو قد اعتمد توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وشهد هو وغيره بالإمامة له في هذا الفن، فإذا كان ابن حجر يستدرك عليه كلّ هذا الاستدراك وكذا من اعتمد على توثيقه وقبله من المتأخرين، فكيف بغيره، وبين غيرهما ممن حقق كتب ابن حجر ونظر فيها أنّه قد اعتمد توثيق ابن حبان من حيث الجملة، كما فهمته من أقوال أئمة الجرح والتعديل كالبخاري وابن أبي حاتم وغيرهما، وإذا كان الشيخ شعيب قد دافع عن ابن حبان دفاعا كثيرا ثم تراجع هنا

[٢٣] نقلا عن الدكتور ماهر ياسين: بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج١، ص٢٦٨، ترجمة رقم: ١٢١٣.

[٢٤] المرجع السابق، ج٨، ص ١٧٣، ترجمة رقم: ١٢٨١٧.

[٢٥] نقلا عن الدكتور ماهر ياسين: المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال، ج٥، ص٢٠٠، ترجمة رقم:١٠٠١.

[٢٦] ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، ص٦، وانظر: أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، ج٢، ص ٢٢٧، ترجمة رقم:٤٨١، وانظر: بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، تحرير تقريب التهذيب، ج١، ص١٧٢، ترجمة رقم: ٦٨٤. ترجمة بشر بن خالد العسكري.

eISBN 978-967-2122-81-4

وانقلب على ابن حبان وتنكب لقوله السابق، فإنّ دل هذا على شيء فإن الأحكام التي أطلقاها هو والدكتور عواد على تعقيبهما لابن حجر تحتاج إلى تعقب آخر وهذا ما صنعه ماهر جزاه الله خيراً.

الخاتمة:

(أ) نتائج البحث:

١) لم يصب الشيخان (شعيب الأرناؤوط وبشاد عواد معروف) في تضعيفهما وتوهينهما لمنهج ابن حبان رحمه الله تعالى.

٢) لم يوفق الشيخ شعيب في تضعيفه لأكثر من ثلاثمائة حديث في صحيح ابن حبان.

٣) من خلال النظر في بعض الأحاديث التي ضعفها الشيخ شعيب، نرى أنّه هو تراجع عن تضعيفها عندما حقق سنن الإمام أحمد بن أحمد، وكذلك ثبت عندي من خلال التتبع.

(ب) التوصيات:

١) الدراسة المعمقة لصحيح ابن حبان.

٢) عمل مؤتمر علمي عن ابن حبان وصحيح ومنهجه.

٣) تكثيف الدراسات على صحيح ابن حبان من قبل المتخصصين ومراكز بحث السنّة النبوية وكتب التراث.

٤) التحذير من التسرع باتهام ابن حبان بالتساهل، بحيث يُدرس رأيه ويقارن بغيره، ثم يحكم على منهجه.

٥) دراسة أحاديث ابن حبان التي ضعفها الشيخ شعيب من جديد وبيان الصواب في ذلك من قبل المتخصصين.

المصادر والمراجع:

١) ابن حبان، محمد بن حبان البستي، **الثقات**، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، وتركي فرحان المصطفى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م).

٢) ابن حبان، محمد بن حبان البستي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م).

٣) ابن حبان، محمد بن حبان البُستي، **الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان**، بدون طبعة، ١٩٨٧م.

٤) بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، **تحقيق، تحرير تقريب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر، مقدمة التحقيق، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ).

٥) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب**، (١٩٩٢م).

٦) القِنَّوجي، محمد صديق خان، **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، تحقيق: محمد عوامة، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، بدون تاريخ).

٧) اللكنوي، محمد عبد الحي اللكنوي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٦، ٢٠٠١م).

٨) ماهر ياسين الفحل، **توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب**، لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط، (موقع أهل الحديث، خزانة الكتب والأبحاث، تاريخ التسجيل، مارس، ٢٠٠٣م).

٩) المزي: يوسف بن الزكي عبد الرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ).

١٠) نور الدين محمد عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٩٩٧م).

eISBN 978-967-2122-81-4